بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى انعمنا بتلخيص دقايق المعانى ببدايع البيان ۞ وخصصنا بايضاح حقايق المبانى بذرايع البرهان ۞ ووفقنا لتتبع الخاص والمزايا لتركيب البلغاء ورزقنا معرفة ايراد المعنى الواحد بالاساليب المختلفة الانحاء والصلوة على رسوله الى القاسم محمد المتحلى جوامع كلمه بنهاية الايجاز المتسوى رابع حكمه بدلائل الاعجاز ۞ بكتاب المحكم بفصاحته مصاقع الخطباء من عرب العرباء ۞ واقحم جلاعته فى اسفل درج العجز مفاطيق البلغاء ۞ وعلى آله واصحابه رماة حدقة الفصاحة والبيان ۞ وحاة طرق الهداية والتبيان اما بعد فيقول المفتقر الى الله السرمدى ابو القاسم ابن ابى بكر اللشبى السمرقندى اصلح الله شانه وصان عمّا شانه بغير خاق على ذوى البصائر السليمة واولى العقول الحكيمة ۞ ان اهم العلم البيان من اولى الفضائل بالتقديم والتفضيل واوى المفاخر بالتوقير والتبجيل ۞ فانه الطريقة المسلوكة لنيل السعادات فى الدنيا والمرقاة المنسوبة الى الفوز بالكرامات فى العقبى اذهو يوفى كلام رب العزة من البلاغة حقه ۞ ويصون له فى مضان التأويل ماؤه ورونقه ۞ وبه يكشف عن وجوه الكلام حقايق القرآن انقابها ۞ ويرفع عن خدور عرايس دقايقه مجابها ۞ ومنه يعرف الخواص والمزايا التى تقع التفاضل ۞ وينعقد بين البلغاء فى شانها التسابق والتناضل وقد صنف المهرة والمتقنون فيه تصانيف انيقة مرغوبة والف السحرة المخلقون تأليف رشيقة مطبوبة ۞ ومن جملتها تلخيص المفتاح كتاب فى غاية الحسن والكمال ۞ ولم يسمح احد من المؤلفين على ذلك المنوال اذ قد احتوى مع صغر حجمه على غرر قواعد هذا العلم ۞ ودرر فوايده واحتوى على مهمات اسرار هذا الفن ومعظم عوايده ۞ وقد شرحه الحبر البحر النحرير نظام فوايده الغوايد فى سمط التحرير ۞ فارس مضمار التاليف والتصنيف محرز قصباب السبق فى ميدان الترتيب والترصيف رئيس المصنفين مولانا سعد الملة والدين اعلى الله درجته فى عليين ۞ شرع العبد يجرى من الشروح مجرى العذب الفرات من البحر الاجاج بل عين الحيوة من ينابيع الفجاج لا يدخل تحت الاحصاء ولا يدرى محاسنه بالاستقصاء ثم علق عليه العلامة الموضح للسبل استاذ الكل فى الكل ناظم درر المعقول والمنقول مالك ازمة الفروع والاصول السيد السند الشريف المرتضى العريف افاض الله على روحه سنا ابيب الروح والغفران حواشى محتوية على غرايب فوايد ما وصل اليها الاذهان ومشتملة على عوايد ما وقع مثلها الاذان ولما يتيسر لى بفضل الله فى عنفوان امرد واداة بتنى مطالعة وكاشية فى خدمة جدى وسيدى وسندى وهو الامام المحقق والقوم المدقق حاوى العلوم بانواعها واصنافها ومستخرج درر الحقايق من اصدافها مفتاح اقفال المشكلات كشاف غوامض المعضلات جامع شتات فوايد العلوم بتلخيص بيانه الشافى وناظم درر عوايد الفنون فى سمط بتحريب تبيانه الوافى الذرادرك درجات من سبقه من مشاهير العلماء وجاهير الفضلاء وفاز من قداح الفضل والعلى بقدح الرفيع والمعلى وحاز من قصبات مضمار العلم والتقى ما هو اكثر واعلى من ان يحصى فى ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء افاض الله عليه سجال انعامه وغفرانه وصب عليه شآبيب اكرامه ورضوانه رايت كلامهما لايخ فى بعض المواضع من الاطناب والاملال وفى بعضها عن الاغلاق غير معترض لما هو فى بادى نظرهما من الظهور وهو اكثر المحصلين من الغرايب والنوادر فبعثنى هذا الى التجاسر بالاقدام على تعليق حواشى يذلل شوارد الصعاب ويزيل وجوه غرايب الحقايق النقاب ناقدا الكلام فى كل باب ممتيز اللغث اللباب مبينا لما اجمله الشيخان بقدر الوسع والامكان ومزهرا بما اطنبا به بسبب فرط الشغف فى ايضاح المعانى والبيان مشيرا الى النكت المودعة خلال عبارتهما والفقر المدرجة اثناء واثمارتهما دافعا لما اورد عليهما بغلبة التعمق والتفكر بكثرة التامل والتدبر منبها على بعض ما وقع من التسامح والتسامحة بسماحة النظر وكثرته فى هذه الصناعة موردا لما سمعت من الاستاذ وغيره ومن اعاظم الفضلاء وماسنح على خاطرى بنور التوفيق والاهتداء من فرايد فوايد لم يصل اليها اذهان ابناء الزمان وفرايد لم يطمثهن انس قبلهم ولا جان من غير تعصب لشئ من الجانبين ولا تعسف فى دفع ما افادة الفاضلين والمرجو ممن نظر فى هذا الكتاب بعين الانصاف منجانبا عن مسلك الاعتساف ان يصلح مواقع السهو والنسيان بعلم الاكرام والاحسان فانه اول ما اوغلته فى غالب الترتيب والترصيف وغيره ما بحثت بوجه على منوال التاليف والتصنيف ۞ اسئال الله تعالى ولجميع المسلمين الهام الحق والصواب والعصمة عن الوقوع فى مهاوى الشبهة والاضطراب ۞ طاعنة فى المرتب الحنى والمقرر بيوم النشور برحمته الاسنى انه العزيز الوهاب منه المبدا والمآب

قصباب

قوله الحمد لله سبحانه نسب الافتتاح الى الحمد فقط مع تأخره عن التسمية افادة لما خفي وابرازا لما ظهر وتلويحا الى دفع ما اشتهر من حديث التعارض بين حديثي الابتداء سواء جعل الباء في بسم الله وبالحمد صلة للابتداء او متعلقا بمحذوف اي ملتبسا ومتبركا حيث رمز بما ذكر الى ان تأخر الحمد عن التسمية لا ينافي وقوع الافتتاح به اما لان الافتتاح امر عرفي معتبر ممتدا من حين الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث فيسع امرين واكثر واما ان الافتتاح يكون امرا اضافيا كما يكون حقيقيا فيمكن الجمع بان تقدم احدهما على الآخر فيقع الابتداء به حقيقة وبالآخر اضافة الى ما سواه وانما قدم التسمية اقتداء لاثر الكتاب والسنة وآثار السلف وقد يجاب عن التعارض على تقدير كون الباء متعلقا بمحذوف بان الزمان الذي اعتبروه في مقارنة الحال لوقوع مضمون عاملها جعلوه اعم مما لا يفعل عما وقع فيه وما انفصل عنه فيجوز ان الالتباسات في زمان بهذا المعنى فامكن وقوع الابتداء في حال الالتباسين من غير ان يلزم وقوع ابتدائين متدافعين وعلى التقديرين يجوز ان يكون احدهما بالجنان او باللسان او بالكتابة والآخر بآخر منها او يكونا معا بالجنان لجواز احضار شيئين معا بالبال وفي كليهما نظر اما في الاول فلان معنى العموم الذي اعتبره النحاة في مقارنة الحال للعامل انه يجوز ان يكون للحال زمان فاضل عن زمان عامله حتى يكون مقارنتها له ببعضها لا بتمامها كما في جاء زيد راكبا فانه يجوز ان يكون الركوب قبل المجيء فلم يقل به احد وفي التسمية والتحميد بهما آخر لا يكون شيء منه مقارنا للابتداء الذي ليس لزمانه انقسام ومعلوم ان الالتباس بالامر لا يتحقق بدون تحقق ذلك الامر فلو قارن الالتباس بالتسمية والالتباس بالتحميد ذلك الابتداء لزم وقوع ابتدائين متدافعين واما الثاني فلان التسمية والتحميد المعتد بهما المرجو منهما بحصول اليمن والبركة ما يكون عن قلب حاضر وتوجه تام والقلب لا يتيسر له التوجه التام الى شيئين مثل التسمية والتحميد الا النادر الافراد المتجردين بالكلية عن العوائق البشرية ودعي التصنيف في علم البيان فبالضرورة يقع احدهما غير معتد به قوله اداء لحق شيء مفعول له لافتتح فان اداء الشكر وان كان يحصل بنفس الحمد لكن اداء حقه مما يحصل بتقديمه وانما قال شيء اذ من المعلوم انه لا يؤدي بمجرد ما ذكره من الحمد الذي هو شكر لساني حق الشكر الواجب بانواعه الثلثة على ان التوفيق للحمد ايضا يقتضي شكرا وهلم جرا فلا نفي بحقه قوة الحامد قوله باللسان صرح بهذا القيد مع ان الثناء لا يكون الا باللسان تنصيصا على مقابلته للشكر ودفعا لوهم الثناء الى ما يعم اللسان وغيره باعتبار انه قد يطلق على ما ليس باللسان وان كان مجازا كما في قوله رجه وصدر الشكر فقط على الثناء بالجنان على انه تنوع النسبة بين الحمد والشكر على التعريفين وبهذا القيد يظهر التفريع جدا ولهذا قال سواء تعلق بالنعمة او بغيرها

وسواء

وسواء كان باللسان او بالجنان او بالاركان مع ان الاطلاق في التعريفين يغني عن ذكر التعميمين ومن جعل اطلاق الثناء في قوله صلعم انت كما اثنيت على نفسك على ما ليس باللسان بل ليس قولا على ما هو التحقيق دليلا على عموم الثناء وحكم بان قيد باللسان احتراز عنه ويرد عليه ان هذا انما يتم لو كان الاطلاق على سبيل التحقيق وهو ممنوع قوله على الجميل الاختياري على ما قالوا ان الحمد يختص بالاختياري بخلاف المدح وقد رده الله اطلاق صاحب الكشاف الجيد في تعريف الحمد بانه اعتمد على الامثلة وان الجميل صفة للفعل وما هو بالاختيار وذكر والنعمة بانه اراد بالنعمة الانعام بها ولا يرد حمده تعالى على صفاته الذاتية من جهة ان لا اختيار له تعالى والا لزم حدوثها لانه لو سلم ان الصدور بالاختيار عنه تعالى يستلزم الحدوث فتلك الصفات لكون ذاته تعالى كافية فيها جعلت بمنزلة افعال اختيارية يستقل بها فاعلها فاجريت مجريها في الحمد عليها وربما يقال تلك الصفات تدل على افعال حسنة اختيارية فالحمد عليها راجع اليها في الحقيقة وبهذا يخرج الجواب عن نحو حمدته على جبه وشجاعته على ان الشجاعة كما يطلق على الملكة المخصوصة تطلق على الامور الاختيارية التي هي اثارها والحب كما يكون غير اختياري يكون اختياريا ايضا واما قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا فمن قبيل وصف الشيء بوصف صاحبه وذهب صاحب الكشاف الى ان المدح ايضا يختص بالاختياري وبهذا يندفع ما قيل انه قال في الفائق الحمد هو المدح والظاهر منه قصد التعريف فيلزم كونهما مترادفين فيجب ان يكون الحمد غير مختص بالاختياري وانه جعل نقيض المدح اعني الذم نقيض المدح فيلزم كونهما مترادفين غير مختصين بالاختياري على ان الباء جوز والتعريف بالاعم للاسم اللفظي والمراد بالنقيض المعنى اللغوي لا مصطلح ارباب المعقول وينبغي ان يعلم ان حقيقة الحمد لا يتحقق الا بعد تحقق ثلثة امور الوصف بالجميل وهي المحمودية وكونه على الجميل الاختياري اعني المحمود عليه وكونه على قصد التعظيم فالتعريف الجامع لهذه القيود وهو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري على قصد التعظيم فلا يكون مطردا اللهم الا ان يدعى ان الوصف بالجميل على الجميل لا يكون الا على قصد التعظيم لكن الثاني في اثباته واما عدم التقييد بالاختياري فلعله بناء على ان الجميل صفة للفعل كما مر لكن ارتكاب مثل هذا في التعريفات بعيد ينبئ عن تعظيم المنعم اي يفيد معرفته ولا شك في تحقق ذلك في الشكر الجنان واما الاطلاع عليه فان كان من غير شاكر فلا اشكال وان كان من جهته بقول او فعل فنقول لا يلزم ان يكون الشكر هو هذا المطلق فقط لا ما يطلع عليه كيف ومعنى الانباء متحقق فيه جزما غاية الامر ان يكون هناك شكران احدهما ينبئ عن الآخر بالعلم والنجاة الباء للسببية لا صلة للوصف يعرف بادنى تأمل ولو قال على الثناء بسبب العلم

الشجاعة لكان اظهر قوله الواجب الوجود والمستحق لجميع المحامد ذكر الصفتين مع استجماع
اسم الله لجميع الصفات اشارة الى استجماعه لها على وجه لطيف فان وجوب الوجود يستتبع
سائر الصفات كما حقق في موضعه واستحقاق جميع المحامد يستلزم ثبوت جميع الصفات
الكمال واما استجماع اسم الله لجميع الصفات وقد يوجه بان هذه الذات المخصوصة هي المشهورة
بالاتصاف بصفات الكمال فما يكون علما لها دالا عليها بخصوصها يدل على هذه الصفات لانها
يكون موضوعا لمفهوم كلي وان اختص في الاستعمال ويرد عليه بانه يلزم فرعون صفة العلم
الذي لفرعون وليس كذلك وفيه بحث لان دلالة العلم على صفات ما وضع له انما يتحقق اذا لم
يكن الشهاره بها في ضمن اطلاق اسم غير العلم فقط وفرعون انما اشتهر بصفة الظلم في ضمن اطلاق
لفظ فرعون فقط فلا يفهم عند اطلاق علم بخلاف اشتهاره تعالى فانه ليس في ضمن اطلاق لفظ
غير الله فقط بل هو مشهور بها فما يدل على ذاته تعالى بخصوصها كان دالا عليها حتى لو كان له
فيه سوى اسم الله علم آخر كان دالا عليه ايضا قوله ولذا لم يقل امرو لكون الله اسم الذات لم يقل
الحمد للخالق مما يوهم اختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف فان قيل الانسب
ان يقول ولذا لم يقل الحمد للمتصف بصفات الكمال او للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم
اختصاص استحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الصفات وبهذا ان جعل التفريع على كون الله اسم الذات
وان جعل التفريع على كونه مستجمعا لجميع المحامد فالامر اظهر واغا ذكر الابهام مع ان تعليق الحكم بالمشتق
يفيد علية المأخذ لانه اغا يفيد علية المأخذ لا اختصاص العلية به قوله بعد الدلالة على استحقاق
الذات المراد بالاستحقاق الذاتي استحقاقه تعالى بجميع صفاته وافعاله كما اشار اليه الفاضل في شرح
الكشاف حيث قال لما كان صفاته تعالى عين ذاته او مستندة اليها وحدها وكانت افعاله منفكة
عن صفاته كاستحقاقه العبادة لصفاته وافعاله راجعا الى استحقاقه الذاتي وقد يقال انما
عد الاستحقاق بجميع الاوصاف ذاتيا لانه المفهوم من تعليق الحمد بلفظ موضوع للذات وقد سبق
من هذا القائل التصريح بان قولنا الحمد للمتصف بصفات الكمال دال على الاستحقاق الذاتي بالالتزام
ووجه دلالة تعليق الحمد بلفظ الله على الاستحقاق الذاتي بهذا المعنى انه لو دل على جميع الصفات
جعل تعليق الحمد به كتعليقه بالمشتق الدال على ثنائه جميع الصفات جميع الصفات ويكون ذكر الانعام
تخصيصا بعد التعميم فاندفع ان يتوهم الاختصاص المذكور باقي بذا الانعام ويمكن ان يقال
لما كان ذاته تعالى مستتبعة للصفات ومستتبعة لها بنفسها من غير استعانة بالغير يجوز ان
يحكم بكونها سببا للحمد بخلاف سائر الذوات ووجه دلالة تعليق الحمد بلفظ الله على الاستحقاق
الذاتي بهذا المعنى انه لما قصد تعليق الحمد بالانعام فالعبارة الظاهرة الحمد للمنعم او لمن انعم فاذا
عدل الى تعليقه باسم الاشارة ثم ذكر الانعام فلا بد من نكتة وما ذكرناه يصلح لذلك بناء على انه
ذكر الاسم الذات بطريق ذكر اسم الصفات المشعر بمنبأية الوصف فيحمد عليه قوله وقدم الحمد آه اعترض

بان المقام

فان قلت كيف يصدق الفعل عن الشكر المتعلق الخ
عقاد والحق قلت المراد بالفعل الاعم الحاصل بالفاعل
حقيقة كما في مسئلة خلق الاعمال او الاختياري للعبد
ومسئلة الاولية كيف يكون محل على التأثير والشكر
النساني والشكر الاركاني ايضا ليس بتأثير بناء على
ان اهل اللغة لا يفرقون بين الفعل والانفعال في افعاله
لفظ الفعل حتى ان ذلك الاثر اذا لم يكن له اختيار في
قبوله لا يعد فعلا للفاعل كما ان الاثر ايضا والانفعال
فيه كما ان من حصول المعرفة بالمعجب له اختيار في
حصوله ويلزم منه ان لا يكون شكرا ايضا والانفعال
بلا اختيار ولا يعد مؤثرا

قوله لفظ آخر كلفظ

والظاهر ان ما هو موضوع لذاته في لغة آخر
خدا وآل ايضا

وقد يجعل الاستحقاق الذاتي على الاستحقاق بمعناه
الذاتية والاستحقاق العرضي على استحقاق
افعاله

قيل اسم الله تعالى ما كان مستحقا لجميع الصفات الكمال
الاستحقاق الذاتي للحمد فلا يلزم ما يشعر به ذكر
رحمه الله

بان المقام يقتضي الحمد اعني الثناء واثبات الصفة الجميلة للذات صريحا او ضمنا ولا يخفى
انه لا يتحقق الاجموع قوله الحمد لله فاقدم عليه ليس مقتضى المقام وما هو مقتضى المقام
لم يقدم عليه والقياس على تقديم اقرأ على باسم ربك فيناسب مع الفارق وفيه ما فيه والقول
بان الاهتمام بتقديم الحمد عارضي وباسم الله ذاتي وان لم يرجح فلا اقل من ان لا يرجح عليه مدفوع
بان كون البلاغة هي المطابقة لمقتضى المقام لرعاية الامور الذاتية رجح العارض وشتم
لهذا زيادة تحقيق على ان كلمة على بمعنى مع على ان يكون قوله على ان آه اشارة الى دفع المانع و
اقتضاء المقام الى وجود المقتضى وتحقيقه ان هذا مظنة ان يقال ان رعاية الاهتمام
وان اقتضى التقديم لكن رعاية الاختصاص مانع عن ذلك ومقتضى تقديم الخبر فقال تقديم الحمد
لاقتضاء المقام مع انه فيه ايضا دلالة على الاختصاص وجعله دليلا على حدة يأباه قوله ايضا قائل
وانه به حقيق الضمير الاول للحمد والثاني لله فيفيد ان الحمد بالله حقيق للابقيه كما يشعر به قوله على
اختصاص الحمد به تعالى لكنه لا يلايم ما ذكره بعد هذا الكلام وهو قوله لم يكن احد احقا منه بالحمد وقوله
لكان حقيقا باقصى غاية الخضوع قوله حقيق بالحمد حقيق بالثناء اللهم الا ان يقال يفهم
من كون الحمد حقيقا به كونه حقيقا بالحمد وقد يجعل الضمير الاول لله والثاني للحمد ليعم افتقر صريحا
ما ذكره قوله بعده وقد يكون تقديم الظرف يجرد الاهتمام بما تعلق به الاستحقاق وحمله على القصر
الاضافي لا يناسب المقام ويخطر بالبال انه يجوز على تقدير جعل الضمير الاول لله والثاني للحمد وحمل
التقديم على مجرد الاهتمام ان يجعل هذا الكلام على انحصار الحمد فيه تعالى فيوافق ما سبق ويناسب ما لحق
وذلك لان تقديم المسند اليه مطلقا يفيد التخصيص اي حصر المسند اليه عند صاحب الكشاف وستكشف
لك جلية الحال ان شاء الله تعالى قوله وبهذا يظهر ما ربما ذكر من ان صاحب الكشاف بان قوله الحمد لله
يدل على اختصاص ظهر ان ما ذكر من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس للاستغراق منبنيا على مذهب
الاعتزال في خلق الافعال قال الفاضل في هذا الوجه يمكنه جعل هذا الحمد راجعا اليه تعالى ولا
يلزم رجوع الزم اليه بالاقدار والتمكين من الشرور والقبائح لان ذلك ليس بقبيح وتحقيقه
في علم الكلام وينبغي ان يعلم ان القول برجوع جميع المحامد مطلقا اليه تعالى وانحصارها فيه
ليس بواجب التحقيق بل يجب التأويل والادعاء طريقتي السنة والاعتزال جميعا خصوصا اذا كان
الحمد على الاقدار على الفعل وخلق وكسب على اختلاف المذهبين لا على نفسه ولا ينبغي ان يتوهم
ان المحامد الراجعة الى العباد بسبب صفاتهم الجميلة ليست حمدا لهم بالحقيقة على قاعدة اهل
السنة اذ ليس موجدين لافعالهم فالمحمود بتلك حقيقة هو الله تعالى كما يدل عليه كلام الفاضل
صريحا وكناية في كتبه وكلام من حكم بان ما ذكره صاحب الكشاف مبني على مثله خلق الافعال
لانه لم يشترط احد في كون المحمود وجه الجميل المحمود عليه بل يكفي كونه محلا له ومستويا الى اختياره ولم
يقل احد من اهل السنة ان حمدت زيدا على انعامه او على شجاعته مجاز فلا فرق بين طريقتي

فان ذلك المقام كما يقتضي الاهتمام بما يصدق
عليه الحمد كذلك يقتضي الاهتمام من بين المقطعين
بلفظ الحمد الدال على مفهومه الحاصل في ضمن
ما صدق عليه

ومن هذا يظهر وجه دلالة الحمد لله على القصر الاضافي
اي انه بالحمد حقيق لا لغيره وعلى ما قيل

ولا يخفى ان الاولى ان يكتفي ايضا في عباد فعل
قدس سره متعلق بقوله بهذا الحمد لا بقوله
اليه فالاظهر تقديمه

تحقيقا وما استعمل في غير معناه تقديرا ونية وفي المكنية واستعمل لفظ المشبه به تقديرا
ونية قوله واطلاق المجاز عليه ليس بعزيز في كلامهم قال الفاضل وغاية ما يفرق الخ
هذا اغايتم لو كان الخان ج جزاء من المستعمل فيه وليس كذلك فليتأمل قوله اى المشابهة
قيل يجوز ان يجعل نطقت مجازا عن دلت لعلاقة الملازمة كما سبق وردبانه كلام خال
عن التحصيل او وجه التخييلية بدون المكنى عنها لازم وايضا قد صرح السكاكي بان
نطقت من قبيل الرباعي كالاظفار وهذا التخييلية بدون المكنى عنها صريح في انه
استعارة اذ لا علاقة سوى المابهة كما لا يخفى وبهذا ظهر ما قال بعض شارحي الايضاح
من ان قوله قرينة المكنى عنها في نطقت الحال امر وهمي ليس اعترافا بالاستعارة بل
لغفل لاحتمال ان يكون العلاقة اللزوم او الخصوص والعموم مجازا مرسلا استعارة
ولعمري لا ينبغي ان يصدر مثل هذا الكلام عمن تصدى لشرح هذا الكتاب قوله لانها
ليست في نطقت الظاهر من كلام المجيب كما ذكره الفاضل انه جعل اعتراضا المص با
نطقت اعم من ان يكون في نطقت ان الحال او في نطقت الحال لكن كلام المص ينادي
ما على صوت على ان الاعتراض في نطقت الحال فقط لانه قد صرح بان نطقت اه قال
في المختصر وايضا لما جعل وجود المكنى عنها بدون التخييلية ووجود التخييلية بدونها
فلا حاجة لقوله ان المكنى عنها لا ينفك عن التخييلية وفيه بحث لانه قد صرح بان عدم
انفكاك المكنية عن التخييلية انما هو مذهب السلف قوله كان يكون وجه الشبه شاملا
للطرفين لما جعل من شرائط الحسن نظر قوله وان لا يشم رايحة انما اعتبر اسمام الرايحة لانه
لو زيد على ذلك بالا يبين المشبه به كما في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط
الاسود من الفجر او يذكر ما يشعر بالبيان كما في الخيط الاسود بان بيان الابيض بالفجر يشعر
بيان الاسود بسواد آخر الليل كما سبق او بان يذكر وجه الشبه او نحو ذلك خرجت
عن الاستعارة بالكلية ودخلت في باب التشبيه فظاهر ان عدم ذكر وجه التشبيه شرط
صحة الاستعارة ينتفي بما بانتفائه واما شرط الحسن فهو عدم اشمام رايحة التشبيه
ولا ينتفي بانتفائه فتفريع القول بان زيدا اسد في الشجاعة تشبيه لا استعارة على ما ذكره
من ان اشتراط حسن الاستعارة ان لا يشم رايحة من التشبيه ليس بظاهر ويمكن توجيهه
بتأمل قوله من جهة اللفظ انما قال من جهة اللفظ لان المعنى على التشبيه قطعا قوله لما
في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى المتبادر عرفا وان سبق انه غير لازم قوله جليا
المراد بالجلاء ما يخرج عن حد الالفاظ لا الجلاء الذي يدخله في حد الابتذال فلا يرد ان حسن
الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه ومنها ان يكون وجه الشبه غريبا غير مبتذل واعلم
ان اشتراط الجلاء مخصوص بالاستعارة المصرحة كما نص عليه في المفتاح فان المكنية تصريحا

عتبار

باسم المشبه

باسم المشبه فلا يصير خفاء وجه الشبه الفا قوله بمعنى ان كل ما يتاتى اه اقول ان اراد بالتاتي
على وجه الحسن فلا نسلم ان كل ما يتاتى فيه الاستعارة على وجه الحسن يتاتى فيه التشبيه كذلك
لجواز ان يكون التشبيه بين الطرفين قويا حتى اتحدا وان اراد مجرد التاتي سواء كان على
وجه الحسن اولا فلا نسلم ان ليس كل ما يتاتى فيه الاستعارة فانه اذا كان وجه الشبه خفيا
يتاتى الاستعارة ايضا لكن لا على وجه الحسن قوله ولقائل ان يقول آه يمكن دفع هذا السؤال
بالتأمل فتأمل قوله فظاهر عبارة المفتاح قال في المفتاح يجوز ان يكون الكلمة منقولة عن حكم
لها اصل الى غيره كما في قوله علمت كلمته وجاء ربك فالاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصل في
الكلام لقوله ربك هو الجواز واما الرفع فمجاز وفي قوله واسئل القرية فالاصل واسئل اهل
فالحكم الاصل في الكلام هو الجر والنصب مجاز في قوله ليس كمثله شئ فالاصل ليس كمثله شئ والجر
مجاز فتعريفه يدل على ان الموصوف بالمجاز هو الكلمة لكن ما ذكر في الامثلة من ان الرفع مجاز
والنصب مجاز والجر مجاز يدل ظاهرا على ان الموصوف به الاعراب لكن ينبغي ان يحمل على ان الرفع
حكم مجازي فكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازي في المجاز اللغوي كما ان الجر حكم اصل لها بمنزلة المعنى
الحقيقي هناك واما المجاز فهو كلمة ربك لمجاورتها حكمها الاصل الى حكم آخر وقس عليه قوله
والنصب مجاز والجر مجاز قوله للقطع بان المقصود آه قد ناقش في اثباته المدرفان كون
المقصود سؤال الاهل لا يقتضي كون الاهل مقدرا لجواز ان يراد بالقرية اهلها مجازا بل
اولى لكون المجاز اولى من الحذف قوله وان كان الله قادرا لا شك ان المقصود السؤال
لطلب الجواب وهو انما يكون بالنسبة الى ذوي العقول واما خلق الله في الجماد الشعور و
التكلم فهو وان كان جائزا الا ان ذلك انما يكون عند خرق الله تعالى اظهارا للمعجزة
والكرامة وليس هذا الكلام في هذا المقام واما السؤال في قول الرجل لصاحبه واعظا ومذكرا
اذ لنفسه متفطنا ومعبرا سئل القرية عن اهلها فليس لطلب الجواب قوله لان القصد نفي
ان يكون شئ مثله تعالى آه ذهب بعض الناس الى ان الكاف ليست زائدة فان التنزيه كما
يقتضي نفي المثل يقتضي نفي مثل المثل فاللفظ مستعمل في نفي مثل المثل فيكون حقيقة واعترض
عليه الشيخ ابن الحاجب بانه لو كان المراد نفي مثل المثل لزم التناقض فان قولك ليس مثل
مثل زيد شئ طاق اثبات مثل مثل زيد لان ارادة النفي يعود الى الحكم لا الى المتعلقات
وان كان يحتمل ان يكون نفي مثل المثل بناء على عدمه واذا كان ظاهرا في اثبات مثله كان هو
مثل مثله فيكون مفهوم هذا الكلام من اقتضاء المنطوقة وفيما ذكره الشارح من الوجهين
دفع لهذا كما لا يخفى ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان ظاهره يشعر بان هذا الكلام ايضا من
قبيل الكناية وذلك مبني على ما ذهب اليه المحققون من ان ارادة المعنى الحقيقي في الكناية
لما لم يكن لكونه متعلق الاثبات والنفي ومناط الصدق والكذب بل للجواز الانتقال الى المقصود

جاز كون اللفظ كناية مع عدم تحقق معناه الحقيقي بل مع استحالته وذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى ولا ينظر اليهم ان استعمل هذا الكلام فيمن يجوز عليه النظر فهو كناية عن عدم الاعداد
وفيمن لا يجوز عليه النظر فهو مجاز لا غير لان ارادة المعنى الحقيقي او جواز ارادته شرط في الكناية
وههنا العلم بامتناع النظر اليه قرينة مانعة عن ارادته ويرد عليه ان هذا يشكل بما ذكر في قوله
تعالى بل يداه مبسوطتان والسموات مطويات بيمينه الرحمن على العرش استوى ونحو ذلك
انها كنايات مع امتناع المعنى الحقيقي قطعا فان اجيب بان ارادة المعنى الحقيقي لا يستلزم
تحققه وهو ظاهر ولا يلزم منه الكذب لان ارادته لا يكون على وجه القصد اثباتا ونفيا وصدقا
وكذبا بل لينتقل منه الى المقصود قلنا فكذلك النظر في حق من لا يجوز عليه النظر يراد ولا
يتحقق ويكون كناية قوله وفيه وجهان قال الفاضل ولو جعل هذا الوجه اراد الشارح ان
هذا كناية واحدة عن نفي المثل ونفي كذبه كناية عنه وجهان ولا شك انهما مختلفان حصة وان
كانت الكناية واحدة وليس اختلافهما منحصرا في العبارة واما جعله من المذهب الكلامي ففيه
ان من لا يسلم مدعى المتكلم وهو انتفاء المثل لا يسلم ايضا انتفاء مثل المثل فكيف
يجتمع به عليه قوله فكذا يستعمل هذا فيمن له مثل وهو لا يكون الا على سبيل المبالغة والادعاء
وفيمن لا مثل له فيكون كناية واما بسط اليد فيكون كناية سواء كان لمن يستعمل فيه يد
او لا قوله لانتقاضه آه اشارة الى ان تغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه رأسا لا اخراج
بهذه المذكورات ولعل قوله رأسا للاحتراز عما اذا حذف شيء من المذكورات عن الكلام
فانه وان غير المعنى لا رأسا والحق انه لا حاجة الى اخراج شيء منها اي ما ذكر لخروجها بقيد
الاستعمال في غير ما وضع له وكذا الحاجة في تعريف المجاز بالزيادة لاخراج نحو فبما رحمة
وسرت في يوم الجمعة والرجل وان زيدا قايم الى قوله تغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه
بالكلية لخروجها بقيد الاستعمال في غير ما وضع له قوله وفيه نظر لانه ان اراد آه يجوز ان يكون
مراد الكاكي بعده من المجاز اطلق المجاز عليه حقيقة بمعنى اخص والكاكي لا يقول به
الآن الكلام في اثبات انتم ذكرتم ان المجاز اخص هو المسمى بالمجاز بالزيادة والنقصان
قوله اعني ذكر اللازم واراده الملزوم والاسب ذكر الملزوم واراده اللازم قد مع جواز
اراده معه فان قلت اراده المعنى الحقيقي مع انه لازمه يستلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
وهو ممتنع قلنا الممتنع انما هو اراده نفسها بالذات بحيث يكون كل منهما مناط الحكم ومرجع الصدق
والكذب وفي الكناية انما اريد المعنى الحقيقي لينتقل منه الى المقصود وكلامنا في التلفظ بما يدل
على ان الكناية مستعملة في المعنى الحقيقي للانتقال منه الى المعنى المجازي وليست مستعملة في المعنى
المجازي او لا بل انما اريد بالمعنى الحقيقي وبهذا ما قيل ان الكناية لفظ قصد بمعناها معنى ثان
ملزوم له فيجوز ان يكون المعنى الكنائي مقصودا بالذات مع كون المعنى الحقيقي مرادا وان المجاز

مستعمل

مستعمل في غير ما وضع له علاقة مرادا قصدا وبالذات اذ لا معنى لاستعمال اللفظ في غير معناه لتنقل
منه الى معناه فينافي ارادة الموضوع له لان ارادته حينئذ لا يكون للانتقال الى المعنى المجازي
الداخل تحت الارادة قصدا من غير تبعية بل لكونه مقصودا بالذات فيلزم ارادة المعنى
الحقيقي والمجازي معا بالذات وهو ممتنع ثم انه قد سبق ان المحققين ذهبوا الى ان
جواز كون المعنى الحقيقي في الكناية مستحيلا وحينئذ لا يعلم الفرق بين الكناية والمجاز
في شيء من الصور فان استحالة المعنى الحقيقي من اقوى قرائن المجاز فاذا وجدت في
الكناية استحالة المعنى الحقيقي ولم يجعل مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي لينتقل منه الى المقصود
فلا يكون شيء من قرائن المجاز مانعا عن ارادته لينتقل منه الى المقصود فلا يتميز الكناية عن
المجاز في شيء من الصور ولو سلم فلا شك في عدم التمييز في صورة استحالة المعنى الحقيقي
نحو نطقت الحال قوله للقطع بصحة قولنا آه قد سبق ان ارادة المعنى الحقيقي في الكناية
ليست لذاتها بل للانتقال فيصح وان لم يتحقق فتعليل ما ذكر من ان الكنايات كثيرا ما يخلو عن ارادة
المعنى الحقيقي بالقطع لصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد محل تامل قوله اللهم
الا ان يراد آه قيل لفظ الجواز مذكور في النسخة التي كانت عند الشارح وظني ان المصنف كتب
اي من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه من غير الجواز كما في التلخيص ثم كتب على الحاشية لفظ
الجواز اي من جهة جواز ارادة المعنى ليطابق ما سبق من التعريف لان المعتبر عنده جواز
الارادة لا الارادة بالفعل فبعض الناقلين لم ينقلوه نظرا الى ما في التلخيص وبعضهم نقلوه
لكن لا في موضعه بل اثبتوه في موضع افسد الكلام قوله وفيه نظر لان المجاز آه ذكر اهل الاصول
انه لما كان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم اي من المتبوع الى التابع فان كان
اتصال الشيئين بحيث يكون كل منهما اصلا من وجه فرعا من وجه جاز استعمال كل منهما
مجازا في الاخر والا جاز استعمال الاصل في الفرع دون العكس فالعلة اصل من جهة
احتياج المعلول اليه والمعلول المقصود اصل من جهة كونه بمنزلة العلة الغائية واي
وان كانت بودها معلولة لمعلول لها الا انها بما هي هي لها علة له ومن هذا القبيل اطلاق
النبات على الغيث فاندفع الاعتراض والقول بان اصطلاح اهل العربية مخالف لاصطلاح
اهل الاصول مما لا يلتفت اليه قوله والجواب ان القرب آه اعلم انه لم يعتبر في هذا القسم وجود
الواسطة وعدمها بين الموصوف والصفة كما في الفصيح والناطق بالنسبة الى الانسان
بل اعتبر في القسم الثاني الواسطة وعدمها وجعل منشاء القرب والبعد لظهورها فيه
وعدم ظهورها في هذا القسم والحاصل ان القرب والبعد في هذا القسم باعتبار سرعة
المأخذ وعدمها وفي القسم الثاني باعتبار الواسطة وعدمها اذ ليس هذا الاعتبار ظهورها
في القسم الاول كظهوره في القسم الثاني قوله فانه ينتقل من كثرة الرماد وفي المفتاح

فينتقل من كثرة الرماد الى كثرة الجمر من كثرة الجمر الى كثرة الحطب الى اخر ما ذكره
المص فعلى ما ذكره في المفتاح يكون الواسطة خمسا وعلى ما ذكره المص اربعا قوله
الا يرى ان طول القامة آه يعني ان هذا المعنى منسوب الى زيد صريحا وان كان المضاف
الى ضمير زيد طول النجاد بل النجاد لان اسناد طويل الى النجاد وايضا الصفة هنا الى
المجد مصرح بها وفي القسم الثاني اعني طويل النجاد مكنى عنها والتحقيق له لوضوح
بثبوت المجد لشبوته ايضا كان كناية عن النسبة لا عن الصفة فليتأمل ٠٠ تم الكتاب
بعون الله الملك الوهاب قد وقع الفراغ عن جمع هذه الفوائد ونظم هذه الفرائد
وضبطه ما افتحت له موارد التسهير في نظم الديباج وحتملت له
مكائد الكفرة في طماء الهواجر في يوم الستة في اول
رجب المبارك الشريف والحمد لله على نعمه العظام
ومنحه الجسام والصلوة والسلام
على نبيه محمد واله واصحابه
البررة الكرام وعلى
من تبعهم الى يوم
القيام

نهاية المخطوطة